العدد السابع
2019

سورية

من منظور مراكز الأبحاث الإسرائيلية

في هذا العدد:

هل الجيش الإسرائيليّ جاهز للحرب؟

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي INSS

الأمن وحده غير كاف

مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

حول الإصدار:

نشرة نصف شهرية تصدر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات-مداد تتناول بالعرض أهم ما ينشر في مراكز الدراسات الإسرائيلية حول سورية سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وعسكرياً.

عن مِداد:

مؤسسةٌ بحثية مستقلّة تأسست عام 2015، مقرها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفي الشامل (نظري، وتطبيقي)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الراهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

أ. تحسين الحلبي

وحدة الدراسات الإسرائيلية

"هل الجيش الإسرائيليّ جاهز للحرب؟"[1]

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي INSS

بقلم: شموئيل ايبين وساسون حداد

يؤكد الباحثان أنَّ: «الجنرال المتقاعد يتسحاق بريك زعم في نهاية خدمته في منصبِ مُفوض "قبول الجنود" في الجيش الإسرائيليّ، أنَّ القوات البرية غير جاهزة للحرب؛ لكن على النقيض من زعمه هذا، قررت اللجنة التي أنشئت في الجيش حول هذا الموضوع، أن القوات البريّة جاهزة ومستعدّة للحرب، إلا أنّها أشارت إلى سلسلة عيوب كبيرة يجب إصلاحها، وأوصت بزيادة كبيرة للميزانية من أجل تعزيز قوّة هذه القوات البرية. وهكذا حرّكت الانتقادات التي وجهها بريك إجراء عملية تدقيق فعالة وذات أهمية للجمهور، ويذكر أن المسائل المتعلقة بجهوزية الجيش لا تتعلق فقط بمدى الأهلية التقنية للوحدات العسكرية؛ بل بمواصفات الحرب وما تقتضيه من قدرة عسكريّة، وإحدى المواصفات التي تطرّق إليها بريك هي قدرة التحرك والمناورة البرية في عمق أراضي العدو، إذ تتطلبها عملية حسم المعركة مع العدو، بموجب استراتيجية الجيش الإسرائيلي، وعلى ضوء ذلك من الجدير منح أفضلية كبيرة لقدرة المناورة البرية حتى في خطة السنوات المتعددة المقبلة التي تعمل القيادة العسكرية الآن على إعدادها».

[1] https://www.inss.org.il/he/publication/is-the-idf-ready-for-war/#top_header

ويبيّن الباحثان أنَّ «النقاش الذي يجري بين الجمهور حول مدى استعداد القوات البريّة للحرب بدأ يشتدّ في أعقاب التقرير الانتقاديّ الذي عرضه الجنرال المتقاعد يتسحاق بريك في نهاية خدمته كمفوض لقبول الجنود حتى كانون الثاني 2019، والمقصود من ذلك هو تقرير سريّ قدمه في أيلول عام 2018، إضافة إلى تقريره الذي نُشر في منتصف عام 2018، فبريك زعم أنَّ القوات البرية غير جاهزة للحرب. وفي مقابلة مع راديو إسرائيل جرت في 2019/1/11، وجّه بريك انتقاداً حاداً للمنهج التنظيمي في الجيش الإسرائيليّ، ورأى أنه في الحرب المقبلة لن يكون دور سلاح الجو والمخابرات والسايبر كافياً لإيقاف إطلاق الصواريخ على الجبهة الإسرائيلية الداخلية؛ بل يتطلب هذا الأمر قدرة مناورة برية داخل عمق أراضي العدو، ويمكن أن يكون ذلك في عدد من الجبهات أيضاً. وأوضح بريك أنه لم يكتفِ بتوضيح شكاوى الجنود؛ بل قام بنفسه بإجراء تحقيق عن هذه الأسباب الجذريّة على قاعدة تجربته الحربية الغنية في الجيش البريّ.

وفي أعقاب ما وجّهه بريك من انتقادات، عيّن رئيس الأركان في ذلك الوقت الفريق (غازي ايزنكوت) لجنة لدراسة مدى جهوزية القوات البرية للحرب، وترأس هذه اللجنة مفتش الجيش الإسرائيلي العميد (ايلان هاراري)، وفي ختام أعمال هذه اللجنة قال هاراري: إنَّ وضع القوات البرية تم تحسينه بشكل كبير في السنوات الماضية، وأوضح قائلاً: "إننا نقرر أن القوات البرية جاهزة ومستعدة للحرب"؛ لكن اللجنة نفسها أشارت إلى وجود ثغرات كبيرة في جهوزيّة القوات البريّة بأبعاد معينة، وكان من بين ما استخلصته اللجنة وجود فجوة في تطبيق نظام القيادة والسيطرة في وحدات الاحتياط، وفجوة أخرى في نظام التعبئة اللوجستية يعبّر عنها النقص الكبير في الناقلات التي تحمل الذخائر والتموين، وفي نظام نقل العربات القتالية المدرعة، وفي التجهيز للدبابات وناقلات الجنود المدرعة الحديثة، وكذلك هناك حاجة إلى زيادة مخزون الأسلحة في مجالات معينة، كما توجد ثغرات في الاستخدام البشريّ إزاء مقاييس المهام الخاصّة بمقاتلي الدّعم، سواء أكان ذلك في الجيش النظاميّ، أم في قوات الاحتياط، وهناك ثغرة معينة في استدعاء جنود الاحتياط، إضافة إلى أنَّ محيط التدريبات لا يشبه جزءاً من سيناريوهات الحرب، وهناك حوار لا يكفي بين القادة والضباط الصغار.

ورأى الجنرال (المتقاعد) آفي مزراحي الذي كان رئيس لجنة التوجيه في لجنة هاراري، أنه في أعقاب ما حققته بطاريات القبة الحديدية المضادة للصواريخ، انتشر مفهوم خاطئ عند أصحاب القرار، وهو أنه من الممكن حسم المعركة دون مناورة بريّة، لكنه يعتقد أنه لا يمكن حسم أي حرب في لبنان من دون دور للقوات البرية.

واقترحت اللجنة بعد حساباتها لهذه الفجوات التي ظهرت وبعد تزايد الحاجة إلى زيادة قدرة القوات البرية، تخصيص زيادة كبيرة لميزانية تعزيزها بقيمة **مليارى شافل** سنوياً، أي **500 مليون دولار** تقريباً على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى الميزانية التي تحددت لها في خطة (غيدعون).

وكانت الانتقادات التي وجهها بريك قد حظيت باهتمام اللجنة الفرعية الخاصة بالجهوزية والأمن الشَّامل التابعة للجنة الشؤون الخارجية والأمنية البرلمانية التي يرأسها عضو الكنيست (عمار باريليف) (ابن حاييم باريليف صاحب خط التحصينات على الجبهة المصرية-خط باريليف).

ففي كانون الأول عام 2018، رفضت لجنة باريليف زعم الجنرال بريك بعدم جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب، ورأت

أنَّ ما طرحه بريك كان معروفاً، وأنَّ رئيس الأركان كان يعالج هذه المشاكل بشكل جدير ومتناسب مع جدول أفضليات معقول، ونشرت اللجنة تقريراً باسمها حول مسألة مدى جهوزية الجيش، وكان التقرير قد استند إلى دراسة أجرتها في السنوات الماضية، كما أشار التقرير إلى أن اللجنة سألت ستة قادة فرق عسكرية حول الموضوع، فحددوا علامة **8** من **10** لمستوى جهوزية الوحدات، في حين أن **8** من قادة كتائب الاحتياط حددوا علامة **9** من **10**، وفي إطار توصياتها أعطت اللجنة أفضلية عليا لزيادة الرواتب، وأوصت بضرورة وجود متابعة لإصلاح الثغرات والعيوب التي ظهرت أمام اللجان المختلفة بإشراف ومسؤولية رئيس الأركان، كما طالبت بالتأكد من تطابق الخطط العملياتية، وتحديد الجداول الزمنية للتموضع القتالي مع التقديرات بأنها ستجري تحت نيران كثيفة في محاور التحرك ومراكز التجنيد ووحدات مخازن الطوارئ».

وتحت عنوان: "**المعاني والاستنتاجات**" يؤكد الباحثان أن «الفروق بين التقارير المختلفة تولد انطباعاً بأن أصل الخلاف بين الجنرال بريك ولجنة هاراري ومعها القيادة العسكرية، لا يتعلق بالنتائج الواقعية والمحددة التي وجدها بريك؛ بل يكمن مصدرها فيما تحمله من التفسيرات والتأكيدات المختلفة الآتية:

1. التفسير المختلف بالنسبة لمعايير جهوزية القوات البريّة للحرب، فقد تطرّق بريك إلى الثغرة القائمة في المطلوب إزاء الموجود في نظرية المهنيّة الاحترافية، في حين أنَّ اللجنة وجدت أنَّ الجيش جاهز للحرب، بحسب معايير الكفاءة والصلاحية التي حددها رئيس الأركان للوحدات المختلفة، أي (كفاءة متدرجة) في إطار خطة (غيدعون) متعددة السنوات، لذلك فإن جزءاً من الثغرات ينبع من قرار مستنير بالنسبة لجدول أفضليات الجيش أمام ضغوط الميزانية؛ أما بريك فيرى في ذلك عيوباً خطيرة في جهوزية القوات البرية في الحرب.
2. أكدت اللجنة المكلفة بدراسة وضع الجيش – مختلفةً مع بريك– بشكل كبير إمكانية تخفيض الثغرات عند السير في خطة (غيدعون)، مثل: زيادة تدريب القوات، وزيادة التجهيزات الإضافية في دبابات متقدمة وبعربات مدرعة ثقيلة وبأنظمة دفاع فعّالة للعربة القتالية المدرعة (وسترات واقية)؛ ذلك ضمن حدود الميزانية. وكانت قد جرت تغيُّرات عميقة حقّاً في هيكل ونظام القوات البرية والثقة ببنية القوات البرية وتدريباتها مع قسم التكنولوجيا واللوجستيك –وهو القسم المسؤول عن التسلح واللوجستيك وزيادة كفاءة قوات البرّ.
3. التقديرات المختلفة بالنسبة لمدى هذه الظواهر وتأثيرها في الجهوزية الشاملة للجيش في الحرب والنابعة أيضاً من أساليب مختلفة في جمع المعلومات. والحقيقة أنَّ القاعدة التحتية للجنة هاراري كانت مختلفة عن مثيلتها عند الجنرال بريك في موضوع مدى جهوزية القوات البرية للحرب.

ومع ذلك، وجدت اللجنة عيوباً جوهرية يشبه جزء منها ما وجده بريك، ومن بينها ثغرات في استيعاب نظام التحكم والإدارة، وثغرات في التعبئة البشرية لمهام الدعم القتاليّ، وفي أنظمة الجنود النظاميين والاحتياط، وفي المنظومة اللوجستية، وبالإضافة إلى ذلك كان الدور المميز الذي أشار إليه بريك بالنسبة لتأثير نموذج الخدمة النظاميّة الجديد، وعدم اهتمامه بحوافز الخدمة النظامية وما تتيحه

للخدمة النظامية، ورأت فيه اللجنة أنه جدير بالمتابعة على مرّ الوقت (فهذا النموذج يزيد من حجم أهمية الأسباب التي تدفع إلى استقالة الضباط قبل بلوغهم حقّ المعاش التقاعدي).

ولابدَّ هنا من التأكيد على وجود عيوب لا يشترط التخلّص منها بزيادة المصادر، مثل: موضوع الحوار بين القادة والضباط الصغار، أو العيوب التي يمكن إصلاحها بأدنى المصادر النسبية، مثل: عدد أيام التدريب في نظام الاحتياط، فهذه العيوب لا تتعلق بسياسة التأهيل المتدرج.

وفي نهاية الأمر فرضت آراء بريك عملية دراسة وتدقيق مفيدة وذات أهمية للجمهور. ويمكن القول على هامش الموضوع: إنَّ صندوق شكاوى الجنود لم يكن في مقدوره إعطاء ما يشير إلى وضع الجهوزية وإن كنا لا نتجاهل دور هذه الشكاوى كأحد مصادر المعلومات التي يتاح لقادة الجيش رؤيتها من أجل إجراء دراسة ذاتية».

هذا، وتحت عنوان: "**موضوع المناورة البريّة في حسم المعركة مع العدوّ**" يبين الباحثان أنَّ «جهوزية القوات البرية في الحرب التي أشار إليها بريك ولجنة مزراحي وضباط آخرون يقصد منها هنا: مدى قدرتها على اقتحام خطوط العدو وتفتيتها، وإزالة الأخطار التي يمكن وجودها في داخل عمق أراضي العدو، ومنها أخطار إطلاق الصواريخ؛ ذلك عن طريق مناورات برية بالغة القوة. ويذكر أنَّ أسلوب العمليات الفعليّ الظاهر في العقدين الماضيين كان يعتمد على الامتناع قدر الإمكان عن استخدام مناورة برية في العمق، لأنَّ ذلك يمكن أن يؤدي إلى خسارة بشرية كبيرة، وبخاصّة إذا كانت هذه القوات البرية ليست ذات تأهيل وكفاءة عالية، فهي ستتعرض للبقاء المستمر في عمق أراضي العدوّ، من أجل تحقيق أهداف الحرب، وإلى جانب ذلك ليس هناك ما يؤكد أن القوات البرية المتحركة ستؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة لمدة طويلة. إن هذه الحسابات والضغوط في الميزانية التي أثرت أساساً في كفاءة وتأهيل وحدات الاحتياط المتحركة، هي التي جعلت مكانتها تتراجع سنوات كثيرة للوراء، وهذا ما أثقل على القيادة السياسية اتخاذ القرار باستخدام هذه القوات البرية.

هذا، وفي المقابل يمكن لهبوط القدرة على تحريك الجيش الإسرائيليّ، أن يحمل تأثيرات سلبية على الردع، فعلى سبيل المثال في 16 شباط/فبراير الماضي (2019) تطرّق أمين عام حزب الله حسن نصر الله إلى ما يتحدث به جنرالات إسرائيل فقال: "إنهم يؤمنون بقدرتنا على الدخول إلى الجليل، ولا يؤمنون بقدرة جيشهم على الدخول إلى جنوب لبنان".

ولذلك يصبح التدريب على مثل هذه المناورة هو: القوة العميقة المطلوبة لتنفيذ استراتيجية الجيش (كما تم تفصيلها في نيسان 2018)، ويبدو أنها تشكل شرطاً ضرورياً لتحقيق جهوزية الجيش في الحرب الكبرى. ومع ذلك لم يجر ذكر قوة –المناورة على تحريك القوات البريّة بشكل واضح في قائمة المواضيع الرئيسة في مفهوم الأمن للعام (2030) التي عرضها نتنياهو رئيس الحكومة في شهر آب/أغسطس (2018)، رغم أنه يتبنى زيادة الميزانيّة العسكريّة بمبلغ كبير. فقدرة المناورة البرية موجودة حقّاً في الجيش، لكن دار النقاش حول مداها، أي إذا كانت ذات فعّاليّة وجهوزية كافية لتلبية الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية الجيش والأهداف التي تحددها القيادة السياسية. إن هذا الموضوع يتعين حسمه في حوار بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، ويبدو أنه من الأفضل في المستقبل الامتناع عن تحريك

القوات البريّة في العمق حينما تتيح الإمكانية تحقيق الأهداف بوسائل أخرى؛ لكن المحافظة على كفاءة التحرّك البريّ وتطوّره بما يمنحه القدرة على الحسم تُعَدّ قيمة استراتيجية تتطلبها عملية فرض شروط إسرائيل في إنهاء الحرب. ولذلك من الجدير أن تحظى عملية تقوية كفاءة تحرك القوات البريّة بأفضلية عالية في الخطة المقبلة المتعددة السنوات التي تعمل على إعدادها القيادة العسكريّة.

إنَّ حكومة إسرائيل المقبلة (بعد الانتخابات في نيسان 2019) ستبدأ ولايتها في وقت يتطلب فيه الوضع قرارات حاسمة على اتجاهات تزايد قوّة الجيش في السنوات الخمس المقبلة. وفي هذا الإطار هناك ضرورة لتحديد مدى المصادر التي يتعيّن تخصيصها، من أجل قوّة المناورة البريّة مقابل الجهود التي تُبذَل لزيادة القدرات الأخرى، ومنها، تمثيلاً لا حصراً، الجهد المبذول لبناء إطار دفاعي ضد الصواريخ والقذائف، وكذلك الجهد من أجل المحافظة على الذراع الجويّ وتطويره على المدى الطويل، والجهد المبذول للمحافظة على التفوق في سلاح المخابرات والسايبر cyber والعمليات الخاصة».

في التحليل والاستنتاج

بقلم: العميد المتقاعد تركي حسن

سئل ابن غوريون، رئيس الوزراء المؤسس، ما مفهوم الأمن بالنسبة لـ "إسرائيل" فأجاب: (الأمن يعني الوجود).

صاغت "إسرائيل" على أساس هذا المبدأ نظريتها الأمنيّة، وتكوينها لجيشها، وعقيدتها القتالية والمبادئ الأساسية لعملياتها وأساليب القتال، ورفعت من قيمة وأهمية الجيش ليصبح (البقرة المقدسة)، فهو المؤسسة الأهم، وتحظى بالإجماع الأكبر "إسرائيلياً"؛ بسبب التحديات التي تواجهها "إسرائيل"، ما جعله مؤسسة مركزية تحظى بثقة الجمهور الإسرائيليّ، ويخرج من رحمها قادة ورأس السلطة التنفيذية.

بعد فشل العدوان الإسرائيليّ على لبنان، كان السؤال الدائم حول جهوزية الجيش الإسرائيليّ لشنّ حرب جديدة مدار نقاش داخل الجيش وبين الجيش والقيادة السياسية، فحرب تموز 2006 ونتائجها وتقرير لجنة التحقيق برئاسة القاضي فينوغراد أمور أساسية لاتزال ماثلة، إذ أدت لسقوط أولمرت ودان حالوتس وعمير بيرتس... كما أنَّ ملاحظات وتوصيات اللجنة الواجب تنفيذها، رغم مرور ثلاثة عشر عاماً عليها لم يتم تجاوزها... والقيادة الإسرائيلية تعيش صراعاً بين الإقدام والرغبة بشن الحرب، والإحجام بسبب العجز عن تحقيق الأهداف وجهوزية الجيش.

وفي إطار رفع جهوزية الجيش تم تشكيل لجان، وتدريب وتطوير أسلحة، وتأمين دعم فنيّ وقدرات جديدة، وإدخال منظومات وأساليب جديدة للقتال، ومحاكاة معارك قادمة، وكل ذلك لم يجعل القيادة الإسرائيلية تتأكد من الجاهزيّة للحرب القادمة.

وأعتقد أنَّ المسألة لا تتعلق كما ورد بقدرات مادية لتأمين المناورة البريّة، بما تستلزمه من دبابات وعربات وتأمين فنيّ، أو زيادة ميزانية لتأمين النقل أو التعبئة، إذ إنَّ الدراسات العسكرية والعلوم الأكاديمية العسكرية كافةً تؤكد أنَّ "إسرائيل" متفوقة في ذلك، فلديها قوى متطورة ومنظومات حرب إلكترونية واتصالات وأقمار صناعية، كما أنها متخمة بالسلاح وحتى نظام التعبئة متطور، ويتم التأكد منه باستمرار... ومحاولة تحويل الأنظار إلى عوامل مادية هي تستُّر على الواقع الحقيقي للجيش الإسرائيليّ، وهو الإنسان... أقصد الجندي الإسرائيليّ. إذ بعد حرب عام 2006، بدأت الأصوات تتصاعد حول عزوف الجنود الإسرائيليين عن الخدمة في الوحدات القتالية، فبات هذا الأمر يهدد جاهزية القوات البرية للقتال... كما ظهرت مسألة أخرى، وهي استقالة الضباط الصغار من قادة الفصائل والسرايا، وصولاً حتى رتبة قائد كتيبة، ما يشكل خللاً كبيراً، وزاد في تعقيد هذه المشكلة عدم استماع أو إصغاء الضباط القادة إلى الضباط الصغار وآرائهم وآراء الجنود، وقد ظهرت هذه الظاهرة عام 2008، وشكلت لجان كثيرة لهذا السبب. ويقول الإسرائيليون: إنّهم تمكنوا عام 2012 من تجاوز هذه المشكلة، ولكنها عادت في عام 2014 أكثر حيث وصلت النسبة إلى 30% والآن 33%، لذلك ما قدمه الجنرال يتسحاق بريك صحيح، وبخاصّة من موقعه كمفوض لقبول الجنود الجدد ما يؤثر في الإمكانيات القتالية للجيش الإسرائيليّ.

من المعلوم نظريّاً أن هناك عوامل لحساب الإمكانيات القتالية للقوات تتلخص بالآتي:

1. العدد /مقارنة بين العدو والصديق من حيث عدد الوحدات التي يجب أن تؤمّن التفوق في المعركة/فصائل وسرايا-كتائب /دبابات-عربات مدرعة-مدافع ... إلخ.
2. الإمكانية النارية: وهي عامل مهم لكل سلاح /طائرة-دبابة-مدفع-م/د ... إلخ.
3. القيادة: تتعلق بالكفاءة والتقنية والتأهيل.
4. التأمين الفنيّ.
5. التأمين الإداري.
6. الروح المعنوية والنفسية.
7. وإذا كانت الحسابات سابقاً في الأكاديميات تعطي النتيجة كمتوالية حسابية، أي عامل جمع للعوامل، فإنَّ الحسابات بعد حرب تموز فرضت أن تحسب كمتوالية هندسية، أي حاصل ضرب الإمكانيات المادية في الروح المعنويّة.
8. فإذا أخذنا بالحسبان الحساب بالطريقة القديمة للجيش الإسرائيلي مأخوذاً لكل عامل كحاصل جمع، نجد أنه يمكن أن نعطي لـ "إسرائيل" في العوامل وفق الآتي:

مثال(1): /في العدد النسبة أمام حافزية ورغبة الجنود/ تنخفض الرغبة في الخدمة في الوحدات القتالية إلى 0.7

الإمكانيات النارية 0.9

القيادة 0.9

التأمين الفني 0.8

التأمين الإداري 0.8

المعنويات: لقد انخفضت هذه النسبة في الحروب الأخيرة، ولا تصل إلى أكثر من 0.3

ويصبح الحساب بالطريقة القديمة: 0.7+0,9+0,9+0,8+0,8= $\frac{4.1}{5}$ أما وفق الطريقة الجديدة 4.1×0.3 = 1.23

وإذا كانت 0.7 تصبح 4.1 × 0.7 = $\frac{2.87}{5}$

مثال(2): أما المقاومة:

العدد 0.5

الإمكانيات النارية 0.5

القيادة 0.9

التأمين الفني 0.5

التأمين الإداري 0.6

المعنويات 2-3

بالطريقة الحسابية: 0.5+0.5+0.9+0.5+0.5= $\frac{2.9}{5}$ وهنا يظهر تفوق العدد.

بالطريقة الجديدة: $2.9 \times 2 = 5.8$

$2.9 \times 3 = 8.7$

وهنا يظهر تفوق المقاومة

مثال(3): الجيش السوري:

العدد 0.9

الإمكانيات النارية 0.7

كفاءة القيادة 0.7

التأمين الفني 0.7

التأمين الإداري 0.6

الروح المعنوية 1-2

بالطريقة الحسابية: $0.6+0.7+0.7+0.9 = \frac{3.6}{5}$ وهنا يتفوق الإسرائيليون

بالطريقة الجديدة: $3.6 \times 1 = 3.6$

$3.6 \times 2 = 7.2$

وهنا يظهر تفوق الجيش السوري

وقد بلغ عدد الجنود المسجونين عام 2016 (14050) جندياً 47% منهم من الفارّين.

وفي عام 2017 طوال تسعة أشهر (10618) جندياً، نسبة التسرب 14.8% خلال الخدمة للذكور، 7.6 خلال الخدمة للإناث.

كما تبين أن الالتحاق في الوحدات القتالية عام 2017 انخفض إلى 67%.

تحاول "إسرائيل" التعويض في سلاح المدرعات بالمجنّدات، فقد خرّجت "إسرائيل" لأول مرّة دفعة من المجندات السائقات عام 2017، ويرفض الجنود الخدمة في سلاح المدرعات، ويختارون السجن بدلاً من الخدمة وبدعم من أهلهم، ويطرح الأهالي شعار (لتعد حياً يا بني، ومستعداً للعمل)، وقد حاول الجيش حلّ هذه المسألة بإعطاء بعض الميزات المحفزة.

الميزات التي أعطيت لتجاوز هذه الأزمة:

- رفع الراتب من 1600 شيكل إلى 2000 شيكل شهرياً منذ بداية السنة الثالثة.

- بطاقات مجانية بقيمة 1000 شيكل للمطاعم والسينما والنوادي الرياضية.
- شهادات تقدير كمقاتل بعد مرور عام ونصف 18 شهراً بدلاً من 20 شهراً.
- تعليم قيادة السيارة على نفقة الجيش.
- منح إجازات في إيلات.
- تمويل حصول المجند على شهادة جامعية.
- التنقل مجاناً في وسائل المواصلات بالزي المدنيّ.

إنَّ تراجع الحافزية في التجنيد في الجيش، وبخاصّة في الوحدات القتالية البرية /مشاة، مدرعات/ وصل إلى حدّ الظهور والحديث العلنيّ عن هذا التراجع:

في عام 2010 نسبة العزوف 20%

في عام 2012 نسبة العزوف 26.6%

في عام 2013 نسبة العزوف 29.7%

في عام 2014 نسبة العزوف 33%.

وانخفضت نسبة الذين يرغبون بالخدمة في جفعاتي وجولاني إلى 3.8 للموقع الواحد، وكانت سابقاً 6، في حين تصل النسبة في سلاح الجو إلى 8، والوحدة 8200 وحدة السايبر الإسرائيلية، وقد صلت 8 وإلى حدّ السجن لمن يرفض الخدمة ممن لم يسجلوا رغبتهم في الخدمة في سلاح المدرعات، بسبب الخوف من المخاطر والقتل والموت.

أسباب تراجع الحافزية يعود إلى:

1. ظروف اجتماعية واقتصادية.
2. تراجع أسطورة المقاتل.
3. تحميل المتدينين محاولة فرض التدين على الجيش.

يقول البروفيسور أودي ليبال، باحث في علاقة الجيش بالمجتمع، إنَّ ذلك يعود إلى: تراجع التضامن العام في المجتمع الإسرائيليّ، لأن الأسئلة التي تطرح في المجتمع (من يتجند؟ في أي ظروف؟ ولماذا؟) والأجوبة هي: تفضيل الفرد نفسه على المصلحة العامة، إذ بات الفرد المركّب الأساس في المجتمع.

في حين يرى المحلل العسكريّ روني دانييل أن الأمر مرتبط بأمرين:

1. التمييز بين الجنود لصالح المتدينين، إذ ينالون 4 أضعاف في نسبة الإجازات.
2. النظرة للجيش على أنه مؤسسة اقتصادية (ماذا سيدفع وكم يستفيد؟).

وعلى عكس الأجيال القديمة، أصبح الأمر يتعلق بمقدار ما يستفيده المجند.

3. فقدان الروح، وتراجع الإيمان بمحبة الأرض كمصطلح قيميّ، وتحوله إلى مصطلح سياسي. وتراجع الروح في جوانب الأسطورة وكبار عظماء الشعب في المنظومة القيمية والتعليمية.
4. يقول اللواء السابق جرشون هكوهين: إنَّ من الأسباب وجود فئات لا تخدم داخل الجيش، مثل: المتدينين الحريديم، وهذا تمييز وعدم تحمل متساوٍ للأعباء من المواطنين، ما أفقدهم الحافزية لعدم وجود مساواة.
5. تفكير الجنود اقتصادياً، وتأمين مستقبل الجندي بالخدمة في الوحدات التكنولوجية، إذ توفّر له مستقبلاً اقتصادياً في الصناعات المتقدمة مستقبلاً.
6. تراجع الحافزية لدى النساء بسبب ارتفاع ظاهرة التحرش الجنسيّ، وبخاصّة في السنوات الأخيرة،

ففي عام 2014 كانت نسبة هذه الظاهرة 12.5% من المجندات، وفي 2017 أصبحت 17% من المجندات، وعبّر نسبة 60% من المجندات عن امتعاضهن، لأنهن في جوٍ يهيئ للتحرش.

7. التمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتمييز العنصري والفرز المتعمد من قبل الضباط بينهم، وصولاً إلى رفض الغربيين تناول الطعام مع الشرقيين.
8. ارتفاع ظاهرة التدين في الجيش والخشية من تحوله إلى جيش ديني، ما يبعد العلمانيين والليبراليين، لذلك لم يعد الجيش جيشاً قومياً.

كانت نسبة الضباط المتدينين عام 1995 5%؛ أما نسبة الضباط المتدينين عام 2016 أصبحت 40%.

9. الخوف من الموت بسبب ازدياد المخاطر، وبخاصّة في سلاح المدرعات، وعدم الاستعداد للتضحية بالنفس.
10. تدني مستوى وجودة الجندي في الوحدات القتالية، بسبب توجّه المتعلمين إلى الوحدات التكنولوجية.

إنَّ العزوف عن الخدمة في الوحدات القتالية أصبح ظاهرة اضطرت القيادة الإسرائيلية للإفصاح عنها وخروجها للعلن، وتشكيل لجان لمعالجة الظاهرة، وليس ما يقوله يتسحاق بريك رأي منفرد، وقد حاولت القيادات التستر على ذلك، ولكن ازدياد النسبة بات يشكل خطراً حقيقياً مثلما يرى الباحثون والاستراتيجيون الإسرائيليون، وبدأ ذلك يأخذ حيزاً واسعاً من النقاش.

لا يقع علاج هذه الظاهرة على عاتق الجيش وحده؛ بل هي أزمة المجتمع الإسرائيلي في الحفاظ على الجيش وقيمته، وإعادة تشريب جيل الشباب بأهمية مؤسسة الجيش بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل "إسرائيل".

سقوط رمزية الجيش كبقرة مقدسة، إذ بات المجتمع الإسرائيليّ غير راضٍ عن أداء جيشه.

لا شك في أنَّ الجيش الإسرائيليّ يمتلك تكنولوجيا عالية ومتطورة تغطي على عيوبه، ولكن الحروب التي خاضها ضد حزب الله 2006، والمقاومة في غزة 2014، ثم فيما بعد 2018، أثبتت أن "إسرائيل" تحتاج إلى روح قتالية عالية ونوعية مقاتل من طراز رفيع على الأرض في الوحدات القتالية وسلاح المدرعات...

وأرى أنه إذا كان الجيش الإسرائيليّ لايزال يمتلك خاصية التفوق، فهذا لا يعود لقدرته وقوته القتالية؛ بل لضعف الطرف المقابل سابقاً... ولكن هذا زمن سينتهي قريباً، في ظلّ التقدم السريع لمحور المقاومة، وتضييق الهوة في ظل الحرب التي فرضت على الجيش السوريّ، واكتسابه الخبرات القتالية والمهارة وإعادة هيكلة القوات المسلحة من جديد، وامتلاك الأسلحة الحديثة والروح المعنوية التي تعززت طوال الحرب.

ومن هنا، نجد أنَّ الإسرائيليين يرغبون في الحرب، ويستعيضون عنها بضربات تكتيكية ممسوكة بشرط ألا تتدحرج لحرب، ولكن يخافون النتيجة غير المضمونة، لذا يبدو الإحجام عنها أكبر من الإقدام خوفاً من النتيجة وعدم ضمان تحقيق كسب الحرب وتحقيق الهدف السياسي.

THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"الأمن وحده غير كاف"[2]

مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية

بقلم: العميد المتقاعد غيرشون هاكوهين[3]

يبين العميد المتقاعد غيرشون هاكوهين أنَّ «دولة إسرائيل تواجه مفترقَ طرقٍ مصيريّاً، ويؤكد ضرورة المحافظة الدائمة على أمنها، وهذا يعني أنَّ قادتها سوف يواجهون قرارات معقدة ومؤلمة، لكن هناك اعتبارات حساسة لا تقل أهمية يجب أن تؤخذ بالحسبان في معادلة اتخاذ القرار، وهي بشكل بارز تتعلق بقوة التاريخ والثقافة القومية وبالمشاعر الدينية والتطلعات».

ويرى هاكوهين أنَّ «ديفيد بن غوريون كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الوحيد الذي أكّد أنَّ دولة إسرائيل لها غاية أعلى من إعطاء ملجأ آمن لليهود المضطهدين، وهو الذي شدد بشكل متكرر في السنوات العشر الأولى لنشوء الدولة على أنَّ "الأمن ليس سوى شرط لوجودنا واستقلالنا، ودولة إسرائيل لها مهمة خاصة، فكل دولة يجب أن تضمن حياة جيدة ومرفّهة ومتقدّمة لمواطنيها، ودولتنا ملزمة هي أيضاً بتحقيق الغاية نفسها؛ لكن ذلك ليس اهتمامها الرئيس، بل إن المهمة العليا لدولة إسرائيل هي استرداد شعب إسرائيل عن طريق تجميع يهود العالم فيها".

فعلى المستوى القوميّ، تعكس مشكلة الأمن الصلة التي لا تنفصم بين الأبعاد الروحية والمادية لوجود البلاد، ومع ذلك بدأ الحوار الأمنيّ السياسيّ الذي يسود في إسرائيل في سنوات كثيرة يتقلص ويتحوّل إلى تركيز مفرط على الأمن الماديّ وينحصر فيه، وهي نقطة أخذ يدركها الشركاء

[2] https://besacenter.org/perspectives-papers/israel-security-not-enough/

[3] العميد المتقاعد غيرشون هاكوهين أحد الباحثين في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، وكان قد خدم في الجيش الإسرائيلي لمدة 42 سنة، وقاد قوات في معارك مع مصر وسورية، وأصبح قائداً للكيان العسكري في الجيش الإسرائيليّ.

الفلسطينيون في عملية السلام، وبخاصّة عباس زكي أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينيّة الذي كشف عن المصادقة المزيفة للحلّ القائم على دولتين بعبارته هذه: "إذا جرّدنا يهود الخليل والقدس من التطلعات التي يحملونها لوجودهم القوميّ ماذا سيبقى منهم حينئذٍ؟ وأي رابط سيستخدمونه للبقاء في يافا وحيفا؟ إنهم سينهارون من تلقاء ذواتهم"».

ويضيف هاكوهين: أنّ «ابن غوريون اعترف بدور النداء الروحاني لشعب إسرائيل في العلاقة مع وطن الأسلاف، وأكد وقت المرحلة الحساسة من حرب عام 1948، أنَّ الكفاح من أجل القدس هو هدف رئيس قائلاً:

"إذا كان للأرض روحٌ، فإنَّ القدس هي روح أرض إسرائيل، والمعركة من أجل القدس حاسمة، وليس من منطلق عسكريّ فقط، لأن العهد الذي قطعه الرب قرب مياه بابل بأن لا ننسى يورشالايم هو تماماً الرابط الذي يجمعنا الآن على غرار تلك الأيام، وإلا فإننا لن نستحق اسم (شعب إسرائيل)".

وهناك شكّ في كون إسرائيل تمر الآن في مرحلة مفترقِ طرقٍ مصيريّ، فالتحدي المستمر للحماية المادية لأرواح المواطنين الإسرائيليين يؤكد أن قادتها سوف يواجهون قرارات معقدة ومؤلمة، وهناك قرارات أخرى لا تقل أهمية في اعتباراتها يجب أخذها بالحسبان في معادلة اتخاذ القرار وهي الحوافز القومية القوية والتاريخية والثقافية والدينية والتطلعات...

إنَّ دولة إسرائيل والمشروع الصهيونيّ يحتاجان إلى تحديث السرديّة اليهوديّة الإسرائيليّة التي تعطي معنى للصِّراع الذي استغرق قرناً في وطن الأسلاف، وإن التركيز على الأبعاد المادية وحدها في المشكلة الأمنية بموجب ما تدعو إليه بعض الأحزاب في تطلعها إلى تجنُّب المسائل الصعبة الوجودية التي تنتظر إسرائيل يؤدي إلى حجب هذا الموضوع، وقد آن الأوان لتوضيح الغاية وليس اللجوء إلى البراغماتية المراوغة».

وفي التحليل والاستنتاج

حين يقر العميد المتقاعد غيرشون ها كوهين بأنَّ "دولة إسرائيل تواجه مفترقَ طرقٍ مصيريّاً"، وحين يضع ترويسة لبحثه مستخدماً فيها عبارة: "الأمن وحده غير كافٍ"، فإنّه يُعبّر بذلك عن عمق الأزمة الداخلية الاجتماعية والفكرية لهذا الكيان الإسرائيليّ، وهي أزمة مبرّر وجود "إسرائيل"، والطريق المسدود الذي وصل إليه المشروع الصهيونيّ. وهذا في واقع الأمر ما يؤكده حين يبين أنّ "المشروع الصهيونيّ يحتاج إلى تحديث في سرديته الإسرائيليّة – اليهوديّة التي تعطي معنى لصراع قرن كامل استغرقه إنشاء هذا الوطن".

وإذا كان لا يبيّن بالتفصيل أسباب أزمةِ "إسرائيل" ومشروعها الصهيونيّ، فإنَّ أهم هذه الأسباب يكمنُ:

أولاً، في حقيقة أنَّ هذا المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ لم يستطع بعد سبعين عاماً على تأسيسه في فلسطين تجميع أغلبية يهود العالم فيه، فنسبة الإسرائيليين الموجودين، بموجب الأرقام الإسرائيلية لا يشكّلون سوى 43% من يهود العالم[4]، رغم أنَّ جميع طرق الهجرة اليهودية إليه مفتوحة وبامتيازات مغرية، وهذا يعود بشكل منطقيّ إلى أحد سببين أو إلى كليهما معاً: عدم وجود شعور بالحاجة لوطن قوميّ يهوديّ عند هذه الأغلبية اليهودية المنتشرة في العالم، أو أنَّ استمرار الصّراع الدمويّ بين أصحاب الأرض الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلية لا يشجع يهود العالم على الهجرة والاستيطان في "إسرائيل"؛ ذلك بسبب إصرار الفلسطينيين على البقاء فيما تبقى من وطنهم ومقاومتهم للاحتلال، واجتماع السببين معاً يشكّلُ أهمّ عامل يمنع مثل هذه الهجرة، ويحرم "إسرائيل" من زيادة قوتها البشرية وما يُتاح لها من تعاظم في قدرتها.

ثانياً، تشير الأرقام الإسرائيلية إلى تزايد الهجرة المعاكسة، أي مغادرة الإسرائيليين إلى أوطانهم السابقة في أوروبا، أو التوجّه نحو الولايات المتحدة، فقد تبين من استطلاع للرأي أجرته صحيفة هآريتس في 14 كانون الأول عام 2012، أن 40% من الإسرائيليين يفكّرون بمغادرة "إسرائيل" إلى أوطانهم السابقة، أو إلى أي بلد في أوروبا التي جاءوا منها أو إلى الولايات المتحدة[5]، وهذا يعني أن دوافع بقاء نصف الإسرائيليين تقريباً في "إسرائيل" لم تعد موجودة، فأين هي ما تسمّى حاجتهم لوطن قومي كما يدّعون؟! وأين زعمهم بأنهم عادوا للأرض "الموعودة"؟

وفي إحصاءات رسمية إسرائيلية نشرتها مجلة روتر العبرية في 2017/4/4، أن 720 ألفاً من الإسرائيليين غادروا "إسرائيل"، واستمر بقاء معظمهم في أوروبا، أي في أوطانهم السابقة بعد أن أصبحت دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهم وأولادهم حافظوا على لغتهم الأساسية التي حملوها من أوطانهم السابقة[6].

ويكشف حاييم هاند ووركر في صحيفة هآريتس 2014/6/5، أنَّ الحكومة الإسرائيلية لا تفضل الكشف عن عدد الإسرائيليين الذين قاموا بهجرة معاكسة إلى الولايات المتحدة طوال عشرات السنين، ويقيمون كمواطنين

[4] https://www.timesofisrael.com/at-70-israels-population-is-8-842-million-43-of-world-jewry/

[5] https://www.haaretz.co.il/magazine/1.1884838

[6] http://rotter.net/forum/scoops1/420270.shtml

أميركيين. ويبين أن منظمة أميركيّة يهوديّة مركزها لوس أنجلوس ذكرت أن عدد الإسرائيليين الذين أصبحوا أميركيين ويقيمون فيها يتراوح بين 500 ألفٍ إلى 800 ألف[7]، وهذا يعني أن أكثر من مليون ونصف المليون من الإسرائيليين عادوا إلى أوروبا وأميركا، وهي نسبة 25% من عدد الإسرائيليين المستوطنين في "إسرائيل".

وتبين هذه المصادر الإسرائيلية والأميركية، أنَّ عوامل عديدة تدفع الإسرائيليين إلى مغادرة "إسرائيل" بعضها اقتصاديّ نفعيّ أو تربويّ علمانيّ، وبعضها الآخر أمنيّ، بسبب استمرار الصراع الدموي بين العرب والإسرائيليين بلا نهاية متوقعة في الأفق المنظور، وبعضها الاعتقاد بعدم جدوى المشروع الصهيونيّ ومبرراته في وجود وطن قوميّ.

وهذه الأسباب يدركها العميد المتقاعد هاكوهين، ويدعو أصحاب القرار إلى الانتباه لخطورتها، لأنها تتعلق بعدم الاقتناع بالبقاء في "إسرائيل" والمشروع الصهيوني الذي يعده استنفد الكثير من دوافعه، وأصبح يتطلب تحديثاً جديداً.

وهذه في الحقيقة معضلة كلّ قوة استعمارية استيطانية تتصور أنها قادرة على خلق وطن ومقومات دولة وطنية على حساب وطن الآخرين وتاريخهم المتواصل في هذا الوطن، فقد أصبح للإسرائيلي منذ بداية هذه الهجرة المعاكسة أوطاناً يحمل جنسياتها في أوروبا وأميركا حتى وهو محتفظ بالجنسية الإسرائيلية؛ بينما مازال ضحيته، أي الشعب الفلسطيني، طوال سبعين عاماً محروماً من نيل حقوقه في وطنه.

[7] http://blogs.haaretz.co.il/haimhandwerker/1948/

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق85

Damascus - syria
Tel: +963 116 114 776
Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy
info@dcrs.sy